



معايير
البنية النحوية والمغوية
للمقالة العربية

دكتور

عبد الله بن محمد بن مهدي الأنصاري

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء السابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معايير البنية النحوية واللغوية للمقالة العربية

عبد الله بن محمد بن مهدي الأنصاري

كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: ansary_22@hotmail.com

المخلص

هذه الدراسة وصفت تحليليًّا لمعايير البنية النحوية التي ينبغي أن توزنَ بها المقالة العربية، مكتوبةً أو مقروءةً، ومتطلباتها الكتابية والخطابية، واستعرضت مقومات الجوانب اللفظية والمعنوية للمقال، ومكوناته النحوية بمفهومه الشامل، وبسطت أهم الأدوات والإجراءات التي تتحكم في النسيج النحوي للمقال، والمؤهلات اللغوية الدالة على كفاءة المنشئ والمتلقي، والوصف الإجرائي لتنفيذ المادة اللغوية وفق متطلبات النظام النحوي، على المستوى الصوتي، والمعجمي، والصرفي، والتركيبية، والدلالي، والأدائي، كما هو موصوف في الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً.

الكلمات المفتاحية : معايير البنية ، البنية النحوية ، البنية اللغوية ، المقالة

العربية ، البنية .



Standards of the grammatical and linguistic structure of the Arabic article

Abdullah bin Muhammad bin Mahdi Al-Ansari

College of Arabic Language - Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Saudi
Arabia.

Email: ansary_22@hotmail.com

Abstract

This study is an analytical description of the grammatical structure criteria by which the Arabic article should be weighed, written or read, and its written and rhetorical requirements, and reviewed the components of the verbal and moral aspects of the essay, its grammatical components in its comprehensive concept, and simplified the most important tools and procedures that control the grammatical structure of the essay The efficiency of the constructor and the receiver, and the procedural description for implementing the linguistic material according to the requirements of the grammatical system, at the phonemic, lexical, morphological, structural, semantic, and performance levels, as described in linguistic studies, past and present.

Keywords: structure criteria, grammatical structure, linguistic structure, Arabic essay, structure



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

شاع عدم الاهتمام بمقومات الكتابة والإنشاء العربي في العصر الحديث، حتى إن ذلك ليكاد يُورثُ الكتابَ العربيَّ وهنَ اللفظ، وعُسْرَ الحفظ، وضعف المعنى، وركاكة الأسلوب، وقلة الفائدة، واجترأ على الكتابة من لا يحسنها، ممن لم يرد للعربية حياضَ طلب، ولم يرتض منها برياض أدب، فشاع في بنية المقالات الوهن، واستُسمِنَ ورمُ اللحن، وعظُمَ في العيون، حتى غدا من جياذ الفنون.

وربما ساعد على هذا الوضع المزري الاستيعاضُ بالكتابة الآلية عن الخبرة اليدوية، فصار تعاطي الكتابة مطلقاً من كل قيد، ونهباً للضواري كأبي صيد، فقلَّ من يحتفي بفصاحة الكلم، وغيرها مما هو كالمداد للقلم، من أنظمة الصرف والنحو والدلالة، ونصوص التراث الفصيح، من الكلام العربي الصريح، وهذه الأمور هي العواصم من قواصم الهجئة والعجمة، وخواتم اللكنة الدامسة كالظلمة.

وقد كان العلماء قديماً يحذرون من عيوب المقال معنًى ولفظاً، ويعيبون الكتابة غير المصونة منها، ومن ذلك قول القاسم محمد بن عبد الغفور الكلاعي الإشبيلي – من علماء القرن السادس الهجري – : "ومما يجب على الكاتب أن يتحفظ من التصحيف، ويحترز من اللحن والتحريف، فقد قالوا: اللحنُ في الكلام كالجدرى في الوجه، وقالوا: النحو في الكلام كالملاح في الطعام"^(١).

(١) إحكام صنعة الكلام: ٢٤٥.

ومما زاد الطين بلةً أن أناساً ممن يتعاطى الكتابةً ودراسةً بعض فنون الأدب قصّروا مقوّمات الكتابة المقالية على أنواع خاصة، كالرسائل الشخصية، والمقالات الذاتية، وما عُرف بالخواطر الأدبية، وأخرجوا منها المقالات العلمية، ظانين أن المعرفة الصّرفة يكفي فيها التعبير عن الحقائق العلمية بأي أسلوب كيفما اتفق!

ومن هنا أردتُ المشاركة بهذه الدراسة في التنبيه على المعايير النحوية لبنية المقال العربي، واللغوية العامة للمدونات العربية عموماً، قاصداً من لوازم البنية النحوية ما ينبغي أن يتأدّب به كلٌّ من ينبري للخطابة، أو إلقاء مقالٍ من أيّ نوعٍ على مستمعيه، وكلٌّ من أخذ القلم للتعبير وتصوير المعاني كتابياً.

والغرض بيان ما يحتاج إليه هذا وذاك، وما يلزمهما، وما يكمل به الخطاب والكتابة من البيان والجمال، وما ينبغي الأخذ به من اللفظ المفرد والمركب، مع التنبيه على جملة من الأخطاء الشائعة في الكتابات العلمية.

وستكون الدراسة شاملة لأنظمة البنية النحوية، بمفاهيمها الشاملة قديماً وحديثاً، حسبما وصفته الدراسات العربية، وغيرها من دراسات البنية في أنحاء اللغات العالمية، التي تنبّه على القواسم المشتركة بين اللغات في النظم اللغوية، ولا سيما الجانب النحوي الذي هو نظام اللغة في كل لسان بشريّ.



مشكلة البحث: شيوع الضعف اللغوي والركاكة في المقال العربي الحديث، وكثرة الأخطاء في الكتابات العلمية لدى الباحثين، وقلة الاهتمام بأنظمة اللغة نحوًا وصرفًا ودلالةً لدى الكُتَّاب، حتى شاع ذلك في التأليف والترجمة، ولم يقتصر على الكتابة الذاتية.

أهمية البحث: توضيح مقومات الكتابة العربية السليمة، ضوابطها وشروطها، والتدليل على عمومها لأنواع المقالات العلمية، وأن الألفاظ التي تنتظم المعاني لها نظام قاعدي لا يسع الكتابُ إغفاله، وبيان كون المقال العربي مفتقرًا لدراية كاملة بأنظمة العربية الصوتية والصرفية والتركييبية والدلالية؛ إذ المقال هو الإطار النهائي لأيِّ موضوع يُراد تجليته في لغة مفصحة عنه.

منهج البحث: منهجٌ وصفيٌّ تحليليٌّ، مبني على استقراء الضوابط الكتابية التي تحددها أنظمة العربية، وتضمن جودة المقال لفظًا ومعنىً، مع استقصاء شاملٍ لأهم مقومات البنية النحوية للمقال، خطابيًا كان أو كتابيًا، وتحقيق ذلك كله بأمثلة يَضُحُّ بها.

أسئلة البحث: سيجيب البحث عن جمع من الأسئلة، أهمها: ما المعايير اللغوية للمقال العربي؟ متى يوصف المقال العلمي بالسلامة اللغوية على المستوى النحوي؟ هل يصدق وصف المقال على الكتابة العلمية؟ هل الكتابة في النحو العربي مفتقرة إلى معرفة الضوابط المقالية؟ كيف يمكن حصر أهم العناصر الواصفة للبنية النحوية إجرائيًا؟ وما الطريقة المثلى لوصف الموضوع وصفًا مطابقًا لواقع البنية النحوية؟ وبصيغة أخرى لهذا السؤال: كيف نستطيع أن نجعل المعرفة النحوية التعبيرية تصور المفاهيم



والمضامين العلمية والأدبية تصويراً دقيقاً يطابق حقيقة نظام البنية النحوية مطابقة مباشرة؟

وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة علمياً، عن طريق استقصاء تقريبي لأهم الخطوات الواصفة للبنية النحوية في النص اللغوي، ابتداء من الصوت اللغوي وقائله، إلى كمال الصورة المقالية بمقوماتها اللغوية بعامة.

الكلمات المفتاحية:

المعايير: جمع مِغيار، وهو المكيال^(١)، والمراد به النموذج الذي ينبغي أن يكون عليه الشيء، متصوراً كان أو متحققاً^(٢).

البنية النحوية: قوام التركيب النحوي وهيئته النهائية^(٣)، منها بنية الكلمة وهي صيغتها، وبنية الجملة، وبنية النصّ بجميع عناصره، وتشارك هذه البنى مع وحدات البنية الصوتية في تكوين البنية النحوية المتكاملة.

وتقيد "المعايير" في المقالة بـ"البنية النحوية واللغوية" المراد منه قصرُ هذه المعايير على الجوانب التركيبية واللغوية المنتظمة لهيكل المقالة؛ ليشمل ذلك المعجم، والصوت، والصرف، والتركيب، والدلالة بجميع عناصرها التي تعبر عنها الحروف، والمفردات، والجمل، والفقر، وعناصر الأداء الصوتي المصاحبة، ويدخل في ذلك الأوصاف الكتابية لهذه العناصر؛ وأوضاعها التنظيمية، وعلاماتها الترقيمية؛ إذ الكتابة رسمٌ للألفاظ المعبرة

(١) انظر لسان العرب: مادة (عير).

(٢) انظر المعجم الوسيط: مادة (عار).

(٣) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، والمعجم الوسيط، والمنجد، مادة (بني)

عن المعاني، ولها تأثير كبير في جلائها، وجميع العناصر الرامزة والراسمة للكلام تُعدُّ قرائن على أوضاع الكلام وأساليبه وطُرق أدائه.

وهذا القيد تتحرر به معايير المقال من الانحصار في العناصر التي يُقتصر عليها في التحليل الأدبي عادةً، من مثل أحوال العاطفة الذاتية للمُنشئ، ونوع موضوع المقال وخصائصه الفنية، والمقام، والمناسبة... ونحو ذلك مما لا يدخل دخولا أولياً في الدراسة النحوية وما تستلزمه من العناصر اللغوية.



القسم الأول

الوصف النظري لبنية المقال نحويًا ولغويًا

سيتناول هذا القسم ما يتعلق بالمقال من جهة التعريف به، ومجالاته، وأنواعه، وأغراضه، ثم وصفًا نظريًا مفصلاً للبنية النحوية التي هي القالب العام للمقال، ابتداءً من جذور الكلام والنطق والقول، والكتابة ووسائلها وعناصرها، ومعايير كفاءة الأطراف المعنية بالمقال، ونحو ذلك، في دراسة مفصلة لجميع متطلبات البناء النحوي المتكامل.

مفهوم المقال

من جملة أنواع الفنون الكتابية : المقالة، وهي من القول، وقد أمر الله تعالى بتحسين القول وإتقانه، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(١) وقال الله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٢)

وهذا شامل لجميع أنواع القول، ومنه ما اصطلح على تسميته بـ"المقالة" أو "المقال" في العصر الحديث، مرادًا به قطعةً من الكلام ذات موضوع مخصوص وغرض معين، ومن أبرز مفاهيمها الحديثة: البحوث الصغيرة، والأوراق العلمية، وما يُكتب للخطب المنبرية، والتقارير الصحفية، ونحوها مما يصدق عليه أنه "مقال".

(١) سورة الأحزاب، الآية (٧٠).

(٢) سورة البقرة، الآية (٨٣).

وجاء في المعجم الوسيط: "المقالة بحث قصير في العلم أو الأدب أو السياسة أو الاجتماع، يُنشر في صحيفة أو مجلة"^(١) وربما عارض هذا المفهوم الشامل للمقال بعض المهتمين بهذا النوع من الدراسات النثرية، ممن يستطيب تخصيص كل نوع كتابي بمصطلح خاص به.

وهذا ليس ذا أهمية ملفتة هاهنا؛ لأن مراد البحث المعايير والمقومات النحوية واللغوية التي يحتاج إليها كل من تناول الكتابة، بأي أسلوب، وفي أي غرض.

ولقد وردت المقالة في التراث العربي القديم على شكل خطب، ورسائل، ومواعظ، وقصص، ونحو ذلك، ولا ريب أن كل هذه الأمور وغيرها مما يدخل في حيز التعبير هي أنواع من جملة المقالات، وإن كان بعضها قد صار فناً مستقلاً في عصرنا الحديث، ولكن ذلك لا يخرجها عن كونه تحت سقف "المقال" لعموم هذا المصطلح، من جهة معناه وأغراضه^(٢)، والمقال نوع من كتابة الإنشاء، وهي الكتابة المسماة بالتعبير، ولكن الاصطلاح على تسمية ذلك بالمقال اصطلاح حديث.

وقال الفلّقشندي:

"فأما تسميتها بكتابة الإنشاء فتخصيص لها بالإضافة إلى الإنشاء الذي هو أصل موضوعها وهو مصدر أنشأ الشيء إذا ابتدأه أو اخترعه على غير مثال يحتذيه، بمعنى أن الكاتب يخترع ما يؤلفه من الكلام ويبتكره من

(١) المعجم الوسيط، مادة (قول).

(٢) انظر : معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة ص ٤٠٠. و: في الأدب الحديث لعمر الدسوقي

المعاني فيما يكتبه من المكاتبات والولايات وغيرهما أو أن المكاتبات والولايات ونحوها تنشأ عنه .." (١) وقال أيضا: 'فأما كتابة الإنشاء فالمراد بها كل ما رجع من صناعة الكتابة إلى تأليف الكلام وترتيب المعاني' (٢).

مجالات المقال وأنواعه وأغراضه

تبين لنا من المقدمة السابقة في مفهوم المقال أنه يتناول تأليف الكلام وترتيب المعاني، وهذا مفهوم عام، ينتظم المقالات العلمية والأدبية، كما أنه يشمل المقال المكتوب والخطابي معاً، وإن من الأخطاء التي انتشرت في بعض الأوساط الأدبية - ولا سيما في العالم الغربي - قَصْرُ المقالة على الجانب الأدبي، أو الغرض الذاتي، والصواب أن المقالة الأدبية نوع من أنواع المقالات، كما هو شأن المقالة الاجتماعية، والجدلية، والتقريرية، والعلمية... إلخ، ولكل نوع معايير الخاصة بموضوعه وغرضه، ثم تشترك جميع الأنواع في معايير عامة لا بد منها لقبول المقالة علمياً (٣)، وأهم المعايير المشتركة معايير البنية النحوية التي هي موضوع هذه الدراسة.

ففي الجميع يجب الاهتمام بالمقدمات المؤثرة، والجالبة للإقناع، ومراعاة المقام، وحال المخاطبين، بتوخي الألفاظ المعهودة لديهم، والأساليب المعروفة عندهم، والاهتمام بسلامة اللغة من جهة الالتزام بقوانينها وأنظمتها اللفظية والمعنوية (٤).

(١) صبح الأعشى ١/٨٤-٨٦

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر: معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة ص ٤٠٠. و: في الأدب الحديث لعمر الدسوقي ١/٤٠٨-٤١٠.

(٤) انظر: كتاب الحروف ص ١٤٨.

والمقال في جميع هذه المجالات ما هو إلا وسيلة من وسائل نقل الفكر والمعرفة، أو نقل المشاعر، أو نقل الأخبار، من المتكلم إلى السامع أو القارئ، فهو وسيلة اتصال لغوية بين طرفين، هما المرسل والمستقبل^(١)، ولا يحصل هذا الاتصال بين الطرفين إلا بأن تكون وسيلة الاتصال مسبوكة بالمعايير اللغوية المتعارف عليها، والمعهودة لديهما، وذلك يقتضي التقيد بنظام اللغة في أثناء إنشاء المقال وأدائه، عن طريق حسن توزيع عناصر البنية على المعاني والمقاصد؛ لتعبّر عنها تعبيراً دقيقاً يراعي مستوى المتلقي الثقافي، وحاله ومكانه وزمانه^(٢).

القول والنطق والكلام

لا يخفى أن "المقال" كلامٌ مسموع أو مكتوب، صادرٌ عن قولٍ منطوق، أي ملفوظٍ به، وهذا يقتضي تقديم تعريفٍ بهذه المصطلحات للتفريق بينها يابجاز.

فـ(القول) من جهة جذره اللغوي "ق،و،ل" يدور على معاني الحركة والخفة والسرعة، فهو لما جرى به اللسان وتحرك به من الألفاظ المستعملة في اللغة، والكلام هو اللفظ المستقل بنفسه، المفيد لمعناه، ويتكون من الجمل المفيدة التامة^(٣)، ولذلك يُطلق على كلمة، وعلى جملة تامة، ونصٍّ كامل، ورأيٍ، ومذهبٍ؛ لأن الرأي والمذهب أمور اعتقادية خفية لا تُعرف إلا بالقول، أو ما يقوم مقام القول، مثل الحال المشاهدة^(٤).

(١) انظر: المدخل إلى علم اللغة لكارل صا ٥١.

(٢) انظر: المدخل إلى علم اللغة لكارل صا ٥٥.

(٣) انظر: الخصائص ٥/١، ١٧، وشرح التسهيل ٥/١.

(٤) انظر: الخصائص ١٩/، وشرح التسهيل ٦/١-٧. واللسان ٥٧٢/١١(قول).

وقال الفارابي: "والقول غير النطق به، فإن القول مركب من ألفاظٍ، والنطق والتكلم هو استعماله تلك الألفاظ والأقويل وإظهارها باللسان، والتصويتُ بها، ملتصقاً للدلالة بها على ما في ضميره"^(١)

ففرق بين (القول) والنطق به والتكلم، وأبان أن القول لغةً هو اللفظ المطلق فقط، ولكنه لا يُسمى قولاً حقيقة إلا إذا دل على معنى، وإظهار هذا القول بالنطق والتحدث به، من حيث يكون واقعاً مسموعاً هو النطق، فالنطق إذن عملٌ مقرونٌ بالقول، وهو التكلم والتحدث، وجميع ما يُنطق به من الأقوال يُسمى كلاماً إذا تحققت فيه شروط الكلام المعروفة، وأهمها التركيب والإفادة^(٢).

كتابة الأصوات اللغوية وتصوير المعاني بها

الكتابة عبارة عن ترميز حسيٍّ لأشياءٍ نفسيةٍ غير حسيةٍ، تصورها الكتابة برموز متعارف عليها، يدل كل رمز منها على شيء معين، ولما كانت اللغة المتكلم بها أصواتاً تعبر عما في النفوس من المعاني^(٣)، اقتضى ذلك الترميز لتلك الأصوات برموز تدل عليها، وهي الحروف الهجائية المعروفة، وحركاتها التي تتبعها، وقد جعل كل حرفٍ منها بإزاء صوت معين مسموع، حتى سميت هذه الحروف المرموز بها بأصوات اللغة^(٤)؛ لأن حقيقة الحرف أنه منطوقٌ أو مكتوبٌ يتحقق حسياً بالصوت الذي ينقله إلى

(١) كتاب الحروف ص ١٦٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٥-٨. ومنهج السالك لأبي حيان ١/٢-٣.

(٣) انظر: الخصائص لابن جني ١/٣٣، و: المدخل إلى علم اللغة لكارل ص ٥٨-٥٩.

(٤) انظر: كتاب الحروف للفارابي ص ١٣٦-١٣٧، واللغة لفنر ص ٣٨٦-٣٨٩.

الأسماع^(١)، قال ابن سينا: "والحرف هيئة للصوت عارضة له، يتميز بها عن صوت آخر مثله، في الحدة والثقل، تميزاً في المسموع"^(٢) ووصفه الجاحظ بقوله: "الصوت آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منشوراً إلا بظهور الصوت"^(٣)

ثم رمز لبعض الكيفيات الأدائية للغة برموز تصحب الحروف؛ للدلالة على تلك الكيفيات الأدائية؛ لجل أغراض صوتية نطقية؛ لتسهيل النطق وإيضاحه، وفك اللبس، وحذر توهم غير المراد، أو لأجل أغراض معنوية، لإحالة القارئ على معاني في الضمير غير منطوقة فُتسمَع، ولكن وجود رموز تحيل عليها يُعين على فهم النص، والوصول إلى مراد الكاتب أو المتكلم، وتتمثل تلك الرموز الأدائية في علامات الترقيم وعلامات الوقوف، وتقسيم العبارات إلى فقرٍ تستقل كل واحدة بفكرة، وأحياناً تمييز كلمة أو عبارة بلون أو تغليظ أو شيء آخر للدلالة على أهميتها أو اختلافها عن غيرها، ونحو ذلك^(٤).

والكلام الذي يتكلم به الإنسان يتفاوت تفاوتاً كبيراً، فمنه ما يكون معناه عاماً أو مُطلقاً، ومنه ما يكون معناه خاصاً أو مقيداً، ومنه ما هو كلي يقع فيه الاشتراك، فيحتاج إلى تخصيص، وإلى تبين وتفصيل، ومنه ما يحيل على أنواع وأجناس محددة معينة، وبعضه إخبار، وآخر إنشاءً، وقد

١) انظر لهذا المفهوم للحرف: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٧٢-٧٤.

٢) أسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ١٣٩.

٣) البيان والتبيين، ١/٧٩.

٤) انظر: المدخل إلى علم اللغة لكارل ص ٦٠-٦٣.

يتضمن كل نوعٍ أجزاءً داخليةً متباينةً ومختلفةً، فكان هذا كله مدعاةً لتنوع الأصوات الدالة على هذه المعاني؛ لينفق كل صوتٍ مع ما يُحيل إليه من المعاني^(١).

وهذا شأن الرموز الكتابية المشيرة إلى الأصوات أيضاً، ومنها تتكون العبارات والأساليب الكتابية الدالة على المعاني، قال الفارابي (٥٣٣٩هـ): "فالألفاظ إذن بعضها ألفاظ دالة على أجناس وأنواعٍ — وبالجملة الكليات — ومنها ألفاظ دالة على الأعيان والأشخاص، والمعاني تتفاضل في العموم والخصوص، فإذا طلبوا تشبيه الألفاظ بالمعاني جعلوا العبارة عن معنى واحد يعمُ أشياء كثيرة بلفظ واحدٍ بعينه، يعم تلك الأشياء الكثيرة، وتكون للمعاني المتفاضلة في العموم والخصوص ألفاظٌ متفاضلة في العموم والخصوص، وللمعاني المتباينة ألفاظ متباينة، وكما أن في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها، كذلك تجعل في الألفاظ حروف راتبه وحروف كأنها أعراض مبتدلة على لفظ واحد بعينه"^(٢).

خلاصة كلام الفارابي هنا أن اللفظ يتنوع ويتصرف فيه طوعاً للمعاني المقصودة، فيأتي مجانساً لها في عمومها وخصوصها، وتشابهاً وتباينها، واتفاقها واختلافها، وهذا هو أصل تقييد الكلام بالنظام النحوي، وقد أكد عبد القاهر الجرجاني (٥٤٧٤هـ) هذا الذي ذكره الفارابي، وانتبه لوجوب التزامه في تأسيس النظم في الكلام، فمما ذكره عبد القاهر في تقريره تبعية الألفاظ للمعاني قوله: "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ ترتبياً ونظماً،

(١) انظر: علم الكتابة العربية لغانم قدوري ص ٢٣.

(٢) كتاب الحروف، ص ١٣٩ (بتصرف يسير).

وأنت تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعها الألفاظ، وفقوتَ بها آثارها... وستجد الألفاظ تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق^(١).

وقرر الفارابي أيضاً أن الحروف والعبارات تتبدل بتبدل المعاني، وتثبت بثباتها، وكل حرف دال على تغيير لصوت فهو تغيير للمعنى، كما أن المعاني إذا كانت متشابهة فيما تشترك فيه فإنه يُعبر عنها بألفاظ متشابهة الأشكال في أواخرها وأوائلها، قال: " وهكذا يُطلب النظام في الألفاظ تحريماً لأن تكون العبارة عن معانٍ بألفاظ شبيهة بتلك المعاني"^(٢).

وخلاصة القول أن الأصوات اللغوية يُرمز لها بالحروف، والكلمات تتكون من هذه الحروف، وهي الألفاظ اللغوية، وأنّ البنية اللغوية السليمة تقتضي التآخي بين الألفاظ والمعاني، والتناسق بين الألفاظ أنفسها فيما بينها، وأن يكون كل لفظ منها في البنية بحيث يدل دلالة مقصودة مطلوبة.

أهمية الكتابة ومكانتها

تكتسب الكتابة أهميتها من كونها صورة ناطقة عن الأصوات المترجمة للمعاني، فهي تصوّر اللغة وتمثّلها^(٣)، ولأجل هذا يجب أن تُحاط بعناية فائقة لكي تنقل الصوت اللغوي نقلاً دقيقاً، وهذا لا يتأتى إلا بتمثيل الأصوات اللغوية تمثيلاً شاملاً، يُتوخى فيه نقل الأفكار بوضوح وتمام^(٤)، وكلما كان

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٥ (بتصرف)

(٢) كتاب الحروف، ص ١٤٠.

(٣) انظر: محاضرات في علم اللسان العام، ص ٤٢.

(٤) انظر: كتاب الحيوان للجاحظ ١/٤٧-٤٨، و اللغة لفندرس ص ٤١٦.

الكاتب بارعاً وحادقاً لفن الإنشاء والكتابة أضفى على لغته كمالاً لغويّاً، فتكتسب قبولاً وتقديراً، وعلى كلامه عمقاً وقيمة يستميل بها القراء^(١).

ولقد حظي التراث العربي بثناء وافٍ في مقومات الكتابة، وأهميتها وبيان فضلها، وغني بالأدلة والبراهين على ذلك، وحث عليها السلف، وأولوها عنايةً فائقةً، ونوَّها بفضلها ومكائنها^(٢)، فقد أقسم الله بالقلم والكتابة تنويهاً بشأنهما، فقال تَمَّانٌ: ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾^(٣) ونَبَّهنا ربُّنا سبحانه إلى نعمة الكتابة، وإلى عظم شأنها متمثلاً في آلتها التي هي القلم، وقرَّنها بالعلم الذي شرف به الإنسان، فقال تَمَّانٌ: ﴿أَقْرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾^(٤) ومن عظيم شأن الكتابة وأهميتها أن الله تعالى أنثى على ملائحته ونعتهم بالكرامة والكتابة فقال تَمَّانٌ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كِتِيبٍ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾^(٥)

ورفع الله شأن البيان حين أخبرنا أنه من أعظم نعمه على الإنسان لما خلقه، فقال تَمَّانٌ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾^(٦)، ومدح الله اللسان العربي خاصة فقال تَمَّانٌ: ﴿وَلَقَدْ نَعَلَّمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(٧) أي أفصح ما يكون من العربية^(٨).

١) انظر: كتاب الحيوان للجاحظ ١/٥٠-٦٩، ٥٣، و: اللغة لفندرس ص٤٢٢.

٢) انظر: صبح الأعشى ١/٦٤-٦٥.

٣) سورة القلم: الآية (١).

٤) سورة العلق: الآيات (٣، ٤، ٥).

٥) سورة الانفطار: الآيات (١٠، ١١، ١٢).

٦) سورة الرحمن: الآيات (١، ٢، ٣، ٤).

٧) سورة النحل: الآية (١٠٣).

٨) تفسير القرطبي ١٠/١٧٩.

وإن البيان المذكور، وهذه الفصاحة المنوة إليها، لن يكونا في مكتوب حتى تتحقق فيه معايير الكمال الكتابية، التي تشمل اللفظ والمعنى، ولا ريب أن اكتساب المهارة المؤدية إلى هذا يحتاج إلى إعداد متميز للكاتب، وإعداد الكاتب اللغوي الماهر يتعذر دون مراسٍ ودربةٍ على علوم اللغة العربية، فهي التي تُكسبه القدرة على الكتابة المتميزة، والسلامة من الأخطاء واللحن، والركاكة والضعف، وتفي بغرضه في تجلية أفكاره، وتصوير معانيه.

معايير الكفاءة اللغوية للأطراف المعنية بالمقال

يُعنى بالمقال صنفان من الناس، الأول: الكتّابُ المنشؤون، أو الخطباء المتحدثون. والثاني: القراء، أو المستمعون المخاطبون بالمقال.

فأهم معايير الكفاءة اللغوية للمنشئ^(١) ما يلي:

١. أن يكون ذا معرفةٍ تامّةٍ باللغة؛ ليتمكن من التعبير عما يريد به بدون قصور أو خلل.
٢. أن يكون مدرّكاً لموضوعه الذي يُنشئ فيه المقال إدراكاً كاملاً دقيقاً.
٣. ينبغي أن يخلو من المؤثرات التي تحد من قدرته اللغوية والكتابية، كالجهد بطريقة الإنشاء، والجهل بقواعد الإملاء، والضعف في قواعد اللغة

(١) انظر: كتاب الحيوان للجاحظ ١/٨٦-٩٢. والصناعتين ص ١٥١-١٥٩، وسر الفصاحة ص ١٦٦، وصبح الأعشى ١/١٨٥ (ملحوظة: كل هؤلاء أوردوا كثيراً من المعايير والأوصاف التي يجب أن تتحقق في المنشئ للخطابة أو الكتابة، بألفاظهم وأساليبهم المعتادة لديهم، واستفدت منهم، ولكني لم ألتزم بألفاظهم وأساليبهم، ولم أقتصر على ما ذكروه).

وأنظمتها، وقلة المخزون اللفظي، أو قلة المعرفة بمستوى الفن الذي يُنشئ فيه، أو الضعف في ضبطه للمصطلحات العلمية.

٤. أن يكون سالمًا من الطوارئ الشخصية الضارة بالنفس حين الإنشاء، كسوء المزاج، وشروذ الذهن، وقلة التركيز، وفرط العجلة، وعدم الاهتمام بإتقان ما يكتبه، والجهل بمتطلبات المقام، ونحو ذلك^(١).

٥. مراعاة مجال الكلمات اللغوية، بأن يتوخى الكلمات التي يغلب الظن على أن المستمعين والقراء يفهمونها، من جهة مستواها اللغوي ومجالها الاستعمالي، ومعنى ذلك أن يفرق بين المصطلحات والألفاظ المستعملة حسب درجة ثقافة المخاطبين، وحسب ما تعارف عليه أهل الفن الذي يكتب فيه أو يتحدث، فلكل أهل فنّ مصطلحاتهم، ولكل صنف من المثقفين عرفهم اللغوي في دلالة الكلمات وتوظيفها وفهمها، وما يليق بكل نوع منهم^(٢).

وهذا من أهم ما يجب أن يُراعى في المقال، ولذلك قال اللغويُّ الإيطاليُّ الأصل ماريو باي: "إن كل اللغات تتكون من أصواتٍ تصدرها أعضاء النطق الإنسانية، هذه الأصوات لتصبح ذات معنى يجب أن توضع في شكلٍ تتابعي محدد معيّن، مكوّنةً كلماتٍ أو مجموعة من الكلمات، هذه الكلمات أو مجموعاتها يجب أن تكون محل اتفاق أعضاء المجموعة اللغوية باعتبارها قيمًا رمزية تستحضر — ولو على وجه التقريب — في أذهانهم أفكارًا معينة"^(٣).

(١) انظر: دروس في التركيب، ص ١٦-١٧.

(٢) انظر: أدب الكاتب ص ١٣-١٥، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ص ٤٦. وأسس

علم اللغة لماريو ص ١٢٠-١٢١.

(٣) أسس علم اللغة لماريو ص ٤١.

فهو يقرر أن الكاتب يلزمه أن تكون لغته موجهةً بألفاظ ومصطلحاتٍ متعارفٍ عليها لدى المخاطبين، وممن أكد ذلك من المحدثين أيضاً الدكتور محمد الشكيري، إذ قال: "إن كل لغة تتضمن مصطلحاتٍ تدل على الأشخاص والعناصر المعجمية التي تحيل على بعض الأجناس المحددة من أشياء أو عواطف أو تصرفات.."^(١)

وفي هذا الإطار يجب على الكاتب مراعاة أمور هامة تتعلق باللغة من جهة ذاتها، ومن جهة محيطها، فلا ينبغي أن يأخذ الكاتب النماذج الكتابية القديمة في العصور المتقدمة، ثم يحتذي حذوها، ويقتدي بأساليبها، ويستعمل ألفاظها ومصطلحاتها، من غير أن يراعي التطور اللغوي في عصره، فإن اللغة تتطور في كل عصر تطوراً يفرض نفسه على الجميع، في كل مستوياتها، قال فندرس: "والتطور اللغوي يعتمد اعتماداً وثيقاً على الظروف التاريخية، فبين التطور واللغوية والظروف الاجتماعية التي تتطور فيها اللغة صلة وثيقة، إذ إن تطور المجتمع يستتبع تطور اللغة في طريق معينة"^(٢)

وغاية الأمر أن المقال يستقبله أناس ذوو قدرة لغوية ما، ومهما تفاوتت قدراتهم فإن لكل واحد منهم حساً لغوياً يجعله يتفاعل مع لغة المقال، منطوقاً أو مكتوباً، ويميزون بهذا الحس بين الخطأ والصواب، ويدركون به دقائق مضامين المقال؛ لأنهم — غالباً — يطبقون عليه قواعد لغوية معيارية، تعلموها أو تعارفوا عليها^(٣)، ويعني هذا أن المنشئ يجب عليه

(١) دروس في التركيب للشكيري ص٤٣.

(٢) اللغة لفندرس ص٤٢٧.

(٣) انظر: المدخل إلى علم اللغة لكارل ص٤٧.

محاولة التقيد بتلك المعايير، ومراعاة ذلك الحسّ، الذي يتلخص فيما يُعرف في بعض الدراسات النحوية الحديثة بـ"الكفاءة اللغوية" و"الأداء اللغوي"^(١) ومراعاة ما قد يكون حاصلًا في اللغة من التطور اللفظي والدلالي في عصره.

والمراد بالكفاءة اللغوية أن يكون المتكلم على قدرة متميزة، وجدارة ظاهرة، وتمكّن حقيقيّ، في استعمال اللغة وإنتاجها، والأداء هو الكيفيات التي يستعمل بها قدرته اللغوية حسب مقتضيات الأحوال والمواقف الكلامية، دون أن يحصل إخلالٌ بالكلام أو لبسٌ فيه، وهذا يحتاج إلى تمكّن تامّ في النحو والمعاني، مع تحدّد الغرض من المقال، مع كمال الأهلية العلمية والشخصية^(٢).

وبنحو ما أوردته في هذه الكفاءة اللغوية للمنشئ وصف غير واحد من علماء اللغة، ومن ذلك قول الجاحظ واصفًا كفاءة المتحدّث: "متى كان صحيح الطبع بعيدًا عن الاستكراه، ومُنزّهًا عن الاختلال، مصونًا عن التكلف، صنّع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة، ومتى فصّلت الكلمة على هذه الشريطة ونفّدت من قائلها على هذه الصفة، أصحبها الله من التوفيق ومنحها من التأييد ما لا يمتنع معه من تعظيمها صدور الجبابرة، ولا يذهل عن فهمها معه عقولُ الجهلة"^(٣)

(١) انظر: المدخل إلى علم اللغة لكارل ص ٨٤.

(٢) انظر: صبح الأعشى ١/٩٩، المدخل إلى علم اللغة لكارل ص ٤٨، ومعاني النحو ١/٣٥-٣٧.

(٣) البيان والتبيين ١/٨٣.

أما القارئ – المستقبل – فينبغي أن يكون مثل المنشئ في معظم الأوصاف المتقدمة، ولا سيما المستوى المعرفي والإدراكي للغة، ومن أهم ما يلزمه:

١. معرفة موضوع المقال ومستواه.
 ٢. أن يكون عنده أهلية لتصور الدلالات الظاهرة والضمنية.
 ٣. أن يستوعب مراد المنشئ وأغراضه.
 ٤. ويُسْتَحْسَن أن يكون لديه إلمام بالظروف التي أنشئ فيها المقال^(١).
- فالكاتب والقارئ كالمهما يتصور النص بناء على معرفته لعناصره، وتصوره لطرق معالجتها، ولا سيما المعالجة على المستويين النحوي والدلالي، ونظام قواعد التركيب^(٢).

عناصر البنية النحوية واللغوية للمقال

تتركب بنية المقال من عناصر تدرج فيما يُعرَف بـ "المستويات النحوية" ويقال أيضاً: "الأنظمة اللغوية"^(٣) والسبب في ذلك ما قدمته من أن النحو هو نظام اللغة على العموم، وفيه تدرج الوسائل اللغوية للإنشاء، وكل تعبير لم يتقيد بالوحدات اللغوية كما هي موصوفة في النظام النحوي فهو تعبير لا ينتمي إلى اللغة السليمة، ولا يمكن أن يوثق بصحته أدبياً، قال ديسوسير: "علم النحو يدرس اللسان من حيث هو نظاماً متكوّن من وسائل التعبير"^(٤).

(١) انظر: دروس في التركيب، ص ١٦-١٧..

(٢) انظر: النظرية النحوية، ص ٧٢.

(٣) انظر: المدخل إلى علم اللغة لكارل ص ٤٤.

(٤) محاضرات في علم اللسان العام، ص ١٩٦.

وأهم العناصر المكونة للبنية النحوية الشاملة ما يلي:

١. النظام الصوتي، أو: مستوى الأصوات اللغوية: تدخل في هذا القسم الحروف الصوامت، والحركات، والمدات، والنغمات والنبرات الأدائية، وجميع ما يُعرف بـ(الأصوات الوظيفية في اللغة) وهي المرادة في هذه الدراسة؛ لأنها تُعالج بوصفها وحدات ذات قيم بالغة الأهمية في النظام اللغوي على مستوى علم الأصوات الوظيفي^(١).

٢. مستوى الكلمة المفردة: ويتضمن العناصر الصرفية، والمفردات المعجمية، وتوظيفها دلاليا حسب السياقات التي ترد فيها، أثناء الكلام، وتوظيفها يكون بإيقاعها حيث تؤدي معاني نحوية في النص اللغوي، والمراد بالعنصر الصرفي: الكلمات التي تدل على معاني فردية خارج التركيب^(٢)، وهذا ينتظم أنواعاً من المفردات الدالة، أشهرها وأهمها^(٣):

أ - الصيغ الصرفية المتنوعة، كصيغ الأفعال، والمصادر، والمشتقات، وصيغ الزوائد، وسائر الأبنية.

ب - الكلمات الدالة على المذكر، والمؤنث القياسي والسماعي.

ج - الكلمات الدالة على العدد: المفرد، والمثنى، والجموع بأنواعها وصيغها.

د - النسب، بالياء، أو بالصيغة.

(١) انظر: محاضرات في علم اللسان العام، ص٥٤-٥٥، و: المدخل إلى علم اللغة لكارل ص١٠١.

(٢) انظر لهذا المفهوم: شرح التسهيل ٣٤/١.

(٣) انظر: المدخل إلى علم اللغة لكارل ١٤٨، ١١٨-١٥١، و: الكلمة، لحلمي خليل ص٥٦-

٥٩، والعربية والوظائف النحوية ص٩٥.

هـ - التصغير، بصيغته الثلاثة القياسية: فَعِيلٌ، فَعِيْلٌ، فَعِيْعِلٌ.

و - عناصر الجنس، وهي ضمائر التكلم، والخطاب، والغيبة.

ز - التنكير والتعريف.

٣. مستوى التركيب، وما يدخل فيه من جُمَل ذات دلالات ضمنية، ومنها العبارات المطلقة، والتراكيب المسكوكة، والجملّة التامة الكبرى والصغرى، والمستقلة والناقصة، ونحو ذلك^(١). وللتراكيب أساليب متعددة يُستعانُ بها في إيراد المعاني المطلوبة في المقال، مثل: أساليب التوكيد اللفظي والمعنوي، والتوكيد الإنشائي كالقسم، والبلاغي كالتقديم والتأخير والقصر، والسياقي كالزيادة والاعتراض، ونحوها من طرق التوكيد^(٢).

٤. المكملات المصاحبة، كالمصطلحات العلمية، والأدوات اللغوية، والفقر النصية، وأنواع المعاني الخبرية والإنشائية، ونحو ذلك^(٣)، تتشكل هذه العناصر عن طريق النظام النحوي الذي تترابط به، وهو مكونٌ من قواعد الإسناد ومخصّصاته، والمعاني المعجمية للألفاظ، والمعاني السياقية المتكونة من ترتيب الألفاظ وفق المعاني^(٤)، ويتلاقى هذا النظام بجميع عناصره المذكورة فيما يُعرف في الدراسات النحوية الحديثة بالبنيّتين: السطحية والعميقة اللتين هما طرفا المعنى النحويّ في كل نصّ لغوي^(٥).

(١) انظر: المدخل إلى علم اللغة لكارل ص٤١٤، ١٠٤-١١٨، ومعاني النحو ص١٤-١٥،

والمدخل إلى علم اللغة لرمضان ص١٩٥.

(٢) انظر: في التحليل اللغوي ص٢١١ وما بعدها.

(٣) انظر: معاني النحو ١/١١.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ص٤٩.

(٥) انظر: دروس في التركيب ص١٤-١٥.

والمعنى النحوي للبنية شامل لكل ما تفيده تلك الجمل والأساليب، والأدوات النحوية، والعلاقات الإسنادية، كمعاني الخبر والإنشاء، والنفي والتوكيد والشرط، والمدح والذم، والتعجب والتفضيل، ومعاني المخصّصات النحوية في التركيب، كتركيب الحال، وتراكيب التوابع، والاستثناء، والتمييز، والمفاعيل، ونحو ذلك^(١)، فهي مفاهيم ناتجة عن التركيب، وذلك يحصل بتنظيم أركان الجملة وتوابعها ومخصّساتها وترتيبها في السياق وفق المعطيات الصرفية المتقدمة^(٢).

التتام بين عناصر البنية

وتتكامل بنية المقال باستتمام عناصر السياق اللغوي، التي هي عناصر النحو بمفهومه الشامل، فإنه يشمل في تكوينه العام معطيات علم الأصوات والصرف والتركيب والمعجم جمعاء^(٣).

وقد شبّه عبد القاهر الجرجاني (٥٤٧٤هـ) المعاني النحوية في بناء الكلام وتأسيسه، بالنسيج يُضمُّ بعضه إلى بعض، ويَتَوَخَّى فيه مواقع خيوط غزله، ويُتَخَيَّر لكل شيء منه موقعه المناسب، وكذا ما يُضَاف إليه من شيءٍ ونَقَشٍ، حتى يكتمل وتحسن صورته، ولو لم يُفَعَلْ به ذلك من الدقة وحسن التنسيق لما صلح حاله، قال - وكذلك - "إذا عمدت إلى ألفاظٍ فجعلت تُتَبَع بعضها بعضاً من غير أن تتوَخَّى فيها معاني النحو، لم تكن

(١) انظر: الكلمة، ص٦٢-٦٣.

(٢) انظر: محاضرات في علم اللسان العام، ص٢٠١-٢٠٣، و: المدخل إلى علم اللغة لكارل ص١٤٨.

(٣) انظر: العربية والوظائف النحوية ص٢١٨، والمدخل إلى علم اللغة لكارل ص١٥٤-١٥٥.

صنعت شيئاً تُدعى به مؤلفاً، وتُشَبَّهُ بمن عملَ نسجاً أو صنعَ على الجملة صنيعاً ولم يتصورَ أن تكون قد تُخِيرتُ لها المواقع^(١).

وشبه بعض علماء اللغة النص اللغويّ فيما يجب له من التماسك والتناسب، بـ"قوس قزح"^(٢) فإنه يتكوّن من ألوان مختلفة متباينة، ولكنها مترابطة ترابطاً شديداً، ومتناسبة تناسباً دقيقاً، تتكامل فيما بينها تكاملاً عجيبيّاً، حتى إنه لو انفرط منها شيء لفسد منظر القوس ومظهره وحجمه وجماله.

وهذا التمازج بين هذه الألوان والتشاكل الذي يعكس تلك الهيئة، ومنظرها الخلاب، يمثّله النص اللغوي في تداخل أنظمتها الصوتية والنحوية والدلالية، فأنتجت المقال اللغوي بجميع هيكله المتناسق لفظاً ومعنى.

والسر من وراء هذا التماسك الضمني بين أجزاء مكونات المقال هو التناسب المعنوي بين عناصره، فالكلمات لا تتوارد في النص عشوائياً، بل يوتى بها وفق نظامٍ متسقٍ مطرد، في سلسلة مترابطة مترتبة، في خطّ بنيويٍّ من الصياغة المتقنة، تتحكم فيه قواعد تركيبية، وعلاقات دلالية بين كلماته، وتنسيق دلاليٍّ بين جملته^(٣)، يأتي فيه التقديم والتأخير، والحذف والإدراج، والزيادة والاعتراض، والتوكيد بأساليبه المتعددة المتنوعة، وأحوال إعرابية تؤدي وظائف دلالية، وتؤسس علاقات تركيبية، وتفرض أنماطاً نطقية محددة، ونحو ذلك من أوصاف الجسم النصي للمقال^(٤).

(١) دلائل الإعجاز، ص٣٧-٣٧١.

(٢) انظر: بذور الكلام ص٣٤٩-٣٥٠.

(٣) انظر: محاضرات في علم اللسان العام، ص١٨١.

(٤) انظر: العربية والوظائف النحوية ص٢٢٠، والمدخل إلى علم اللغة لكارل ص٢٥٨-٢٥٩.

قال بعض اللغويين: "تتحكم آلية التثبيت والانتقاء في تشكيل التراكيب، والربط بين الوحدات اللغوية للتعبير عن الموقف الذي نريده، فالتقابل التثنائي موجود بين الصوت وأثره الدلالي، أو الصورة الذهنية، وبين الصيغة والمعنى، فهناك إذن تشابه مزدوج بين المعنى والمبنى طوراً، وطوراً آخر في الشكل، أو في المعنى، ليس غير"^(١)

الروابط بين أجزاء البنية

من أهم ما تقوم به بنية المقال الروابط التي تعقد العلاقات بين مضامينه، وتمنع أجزاءه من الانفراط، ومن التنافر فيما بينها، ويعدُّ الربط بين أجزاء البنية من أهم خصائص أي لغة في العالم^(٢)، وقد أولاه علماء العربية أهمية كبيرة، إدراكاً منهم لقيمتها في تماسك النص واستقامته، وحذا حذوهم علماء اللغة المحدثون؛ لأنهم وجدوا أن التراكيب النحوية لا تسلم ولا تتأسس إلا على إجادة استعمال الروابط^(٣)، فالروابط في البنية اللغوية بمنزلة المسامير في أي قطعة مؤلفة من أجزاء، ويحصل الربط بأدوات وطرق كثيرة متنوعة^(٤)، وفيما يلي أمثلة لأهمها:

(١) الأحكام النحوية ص ٣٠٧، نقلاً عن ديسوسير في كتابه: محاضرات في الأسنية العامة ص ١٥٨، ١٥٢.

(٢) انظر: بذور الكلام ص ٣٤٤.

(٣) انظر: قواعد الربط وأنظمتها في العربية ص ٢٢، ٣٩.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٣. وقواعد الربط وأنظمتها في العربية ص ٢٢، ٣٩.

١. الأدوات: للربط بين الجمل والمعاني والكلمات، وهي من أهم عناصر الربط النحوية^(١)، ومن أهم الأدوات التي تربط بين أجزاء البنية النحوية: حروف العطف، وحروف الجر، وحروف الجواب، وأدوات الشرط، والفاء الرابطة للجواب، وأدوات النفي، وجميع أدوات الطلب، وأدوات الاستثناء.. ونحو ذلك من الأدوات التي تترابط بها الكلمات والجمل والأساليب، وتؤدي وظائف تركيبية وصرفية^(٢).

ومن الأدوات: أدوات أسلوب النداء، وهي أدوات من الحروف المصوتة (الحركات الطوال) فإن كان المنادى بعيداً أو بمنزلة البعيد كثقل السمع والمشغول والمذهول، استعملت له الأدوات التي تتضمن مدّاً للصوت؛ لغرض الإبلاغ، وهي: آ، يا، أيأ، هيأ، وا.. قال الفارابي: "فقوته قوة قول تامّ يُقْتَضَى به من الذي نُودِيَ الإصغاءَ بسمعه وذهنه، ثم الإقبال على مَنْ يناديه، وذلك دليل على الإصغاء التام، والنداء يتقدم بالزمان كل ما سواه من أنواع المخاطبة"^(٣) فالربط به أقوى مما سواه؛ لأنه يربط بين المنادي والمنادى مباشرةً، ربطاً أولياً.

والأغلب في الأدوات التي تُسمى بعوامل الإعراب عند النحويين، أن لها وظائف تفوق الإعراب، هي الربط بين أجزاء الكلام، وعقد العلاقات بين الجمل، وبين المعاني، وممن تنبه لذلك عبد القاهر الجرجاني، وقد أورد قصة للفيلسوف الكندي يزعم فيها أنه لافرق بين "عبد الله قائم" و"إن عبد الله قائم" و"إن عبد الله لائقم" فبين له الإمام أبو العباس ثعلب أن كل جملة

١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٣.

٢) انظر: الكلمة ص٥٨، واللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٥.

٣) كتاب الحروف، ص١٦٣ (بتصرف يسير).

من هذه الجمل مختلفة عن غيرها، وأن اختلافها بسبب اختلاف المعاني، فما دخلت (اللام) و(إن) على جملة الخبر الأولى إلا لتوكيدها وإجابة سائل، أو منكر^(١).

ثم استطرده الجرجاني في تبيان الربط بـ(إن) وأكد أن الجمل تترايط بها أشد من ترايطها بالفاء، وأنها في عقد العلاقات بين أجزاء البنية النحوية أقوى وأكثر في الكلام من غيرها^(٢).

٢. الربط بالضمير، وهو ثلاثة أصناف: ضمائر التكلم، نحو: كَلَّمَنِي، والخطاب، نحو: كَلَّمَكْ، والغيبة، نحو: كَلَّمَهُ، والضمير رابط بين مدخوله ومرجعه مطلقاً، مثل ربط جملة النعت بمنوعتها، وجملة الحال بصاحب الحال، وجملة الخبر بالمبتدأ، والتوكيد المعنوي بالموكِّد، وجملة الصلة بالموصول، والجملة المفسرة في أسلوب الاشتغال، نحو: "زيداً كلمته". ونحو ذلك^(٣).

٣. الربط بالوزن، والانسجام الصوتي، قال الفارابي: "فإن أوزان الألفاظ هي لها رتبة، وحسن تأليف ونظام بالإضافة إلى زمان النطق"^(٤) ولا فرق بين ترايط أجزاء الشعر بالوزن، وترايط أجزاء النثر بالسجع، والمقابلة، وجميع أنواع الانسجام اللفظي، فكل هذا يُعدُّ من الوزن الذي يجعل الكلام متناسباً ومتواصل^(٥).

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص ٣١٥.

(٢) انظر دلائل الإعجاز، ص ٣١٦-٣٢٠.

(٣) انظر: معني اللبيب ٥٥١/٢-٥٦٣. والأشباه والنظائر ١٤٨/٢.

(٤) كتاب الحروف، ص ١٤٢.

(٥) انظر: سر الفصاحة، ص ١٥٦. واللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٤.

٤. الربط بالإشارة، فاسم الإشارة رابط بمنزلة الضمير، يربط بين ما بعده والمشار إليه، نحو: "محمد ذلك النبي الكريم" و: "العربية تلك اللغة العظمى" و: "إن المسلمين في كل زمن أولئك خيار الناس" فلو قلت: محمد هو النبي الكريم، والعربية هي اللغة العظمى، وإن المسلمين هم خيار الناس، لاستقام المعنى، وألفت أن الإشارة أدت وظيفة الضمير في الربط بين أجزاء البنية.

٥. الربط بالإعراب، فإن الإعراب يعقد العلاقات بين أجزاء التركيب، ويدل على اتصال بعضها ببعض، كما يدل على منزلة بعضها من بعض، وترتب المعاني فيها، وتحقق به للكلمة موقعها الوظيفي في التركيب^(١)، انظر - مثلاً - لو قيل: "كتبتُ يوم الخميس الدرسان في القاعة" فالكلام غير متسق، لأن جملة "كتبتُ يوم الخميس" لا توجد علاقة بينها وبين جملة "الدرسان في القاعة" لأن القائل لم يراعِ الإعراب، ولو راعاه لقال: "كتبتُ يوم الخميس الدرسين في القاعة" فيتعلق "الدرسين" بالفعل "كتبتُ" عن طريق علامة الإعراب الدالة على المفعولية، ويصبح الكلام الآن جملة واحدة متماسكة بقوة، والأمثلة على هذا كثيرة جداً، ولذلك نجد الخلل الكثير فيمن يزاول كتابة المقالات في الصحف وغيرها مع ضعفه في الإعراب، وعدم مراعاته لقوانين العربية.

٦. الربط بالإسناد، ومخصّصاته^(٢)، فللجملة ركنان اثنان: المسند والمسند إليه، وهما مترابطان بعلاقة الإسناد، والمراد بالمسند: الخبر في الجملة

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ص٦٩، والصاحبي ص٧٧، نظرات في التراث اللغوي

العربي ص٦٣، ودراسات في الإعراب ص١٠٨.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١٩١-١٩٤.

الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، والمسند إليه هو المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، ولا تصلح البنية النحوية إلا باكتمال الطرفين: المسند والمسند إليه، سواءً تتابعا أو فصل بينهما بعناصر أخرى، قلت أو كثرت، ويقال مثل ذلك في مخصصات الإسناد، مثل المفاعيل، والحال والتمييز والتوابع، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِي فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَتَّخِجَ الْجِبَالَ طُولًا﴾^(١) انظر إلى الكلمات المخصصات في هذه الآية، وهي: "مرحاً" و"الأرض" و"الجبال" و"طولاً" تجد أنك لو حذفها لأنبهم الكلام، وانقلب المعنى؛ فإن الله لا ينهى عن المشي في الأرض، ولكنه ينهى عن المرح في المشي، والخرق لا يكون إلا لمخروق يتحقق فيه، والبلوغ مثله، وبلوغ الجبال يحتمل أنواعاً، فخصه بالطول، ولا يوجد رابط بين هذه المفردات والإسناد الذي وردن في سياقه إلا برابط التخصيص، الذي هو الحالية والتعدية والتفسير، بهذا الترتيب^(٢).

٧. الربط بالنسب، فلو قلت: "أنت مدينة، وأخوك مصر، وهذا رجل كتابي، وعندني قلم صين... " لكانت هذه الألفاظ شيئاً لا يُشكّل بنيةً نحويةً، ولا تُعقل معانيه، ولكن لو أعدته فقلت: "أنت مدني، وأخوك مصري، وهذا رجل كتابي، وعندني قلم صيني.." لأصبح كلاماً متصلاً مترابطاً، بسبب إلحاق ياء النسب بأحد جزأي كل جملة، ومثل ذلك يقال في النسب بالصيغة، نحو: هذا رجل نجار، وعامل حساب، وراو علامة...

١) سورة الإسراء، الآية (٣٧).

٢) انظر لتوضيح هذه العلاقات التخصيصية: التحرير والتنوير ١٥/١٠٣-١٠٤.

٨. الربط بالمعنى غير الإسنادي، كالتناسب بين المعاني المعجمية للكلمات، والتناسب بين معاني الجمل، ومن أمثلة التنبيه على الإخلال به ما روي من أن الشاعرين الكميّ بن زيد الأسدي (٥١٢٦) ونصيب بن رباح (٥١٠٨) اجتمعا وتناشدا، فاستنشد نصيب الكميّ، فأشده الكميّ من قصيدته البائية التي مطلعها:

هل أنت عن طلب الأيفاع منقلبٌ أم كيف يحسن من ذي الشيبة اللعبُ

حتى بلغ إلى قوله:

أم هل ظعائن بالعلياء نافعةٌ وإن تكامل فيها الأُنسُ والشبُّ^(١)

فعد نصيب بيده واحدة، فقال له الكميّ: ماذا تحصي؟ قال: أحصي أخطاءك. أين الأُنس من الشبِّ! وفي رواية: باعدت في القول، ما الأُنس من الشبِّ؟^(٢)

فالشاعر عطف "الشبِّ" وهو صفة حسية، على "الأُنس" وهو معنّى، فحصل تنافر بين الكلمتين لعدم الترابط التام بين المعنّيين، ومثل هذا ينبغي أن يتحرّز منه في البنية؛ لأن كل كلمة لها مجالها الدلالي الذي ينبغي أن تورّد فيه^(٣)، والمجال الدلالي للكلمة يُعدُّ بمنزلة الفئة اللغوية التي تنتمي إليها في السياق اللغوي، وفصلها عنه تغريب لها.

(١) القصيدة من بحر البسيط، و الأيفاع: الفتيات الشابات. والعلياء: اسم بلد، أو مكان.

والشبُّ: برّيق يرى على الأسنان من شدة لمعان بياضها.

(٢) الموشح للمرزباني ص ٢٢٩، والأغاني ١/٣٣٣.

(٣) انظر الكلمة، ص ٨٧-١٤٣.

والبنية تقتضي أن تترابط كلماتها بانتماء كل واحدة إلى مجالها الدلالي انتماءً حقيقياً، لا يؤدي إلى نشازٍ في السياق، ولا إغراق في المجاز؛ لئلا يفضي ذلك إلى ركافة في الأسلوب، ويقال مثل ذلك أيضاً في الجُمْل، فلا ينبغي أن يقال – مثلاً – "أعجبنى منظر الحديقة حين بدا كأنه الدماء تسيل"! فهذا غير لائق؛ لأن سيلان الدماء ينتمي إلى مجال غير مجال المناظر الجميلة، وغير مجال الحقائق، ولذلك حصل هنا عدم تناسب بين المعاني، لورود الكلمة في غير مجالها الدلالي^(١).

ويدلنا هذا على أن البنية النحوية المترابطة تقتضي أن يختار صاحب المقال ألفاظه اختياراً دقيقاً، تكون فيه متناسبة مع موضوعه الذي يتحدث فيه، فيستعمل للعلم مصطلحاته، وللحبّ كلماته، وللقانون عباراته وألفاظه... وهلمّ جرّاً.^(٢)

(١) انظر: سر الفصاحة، ص ١٥٩-١٦٦.

(٢) انظر الكلمة، ص ١٤٤.

القسم الثاني

المعايير الإجرائية لتحقق أوصاف البنية النحوية في المقال

هذا القسم هو الخطوات الإجرائية والتطبيقية، المفضية إلى تحقق الوصف المتقدم للبنية في القسم الأول،

وإنّ النظر إلى أنواع الأخطاء الشائعة في المقالات العربية، ثمّ النظر فيما تشترطه الكتابة المستقيمة، وفي الإطار العام للمقال، كل ذلك يدعو إلى اعتبار الأنظمة النحوية واللغوية العامة قوالب يجب الاحتكام إليها، والانتهاج إلى قوانينها لتقييد ما يمكن أن يوصف بأنه معايير أساسية عامة للمقالة العربية، وهي في مجموعها عبارة عن كامل البنية النحوية، التي تقدم وصفها في القسم الأول، وما ينتظمها من البنى اللغوية بعامة، وهذه المعايير يتضمنها جانبان تتوقف عليهما أحكام المقالة سلباً وإيجاباً، وهما:

الجانب الأول : اللفظ، وهو الجانب الذي يمثل المكونات اللفظية

لشكل المقال.

والجانب الثاني : هو جانب المعنى، ويمثله المضمون الذي يتكون من

المحتويات الفكرية التي تعبر عنها الألفاظ.

والغرض تناول الخطوات الإجرائية للبنية النحوية للمقالة العربية

بدقة، وهذا إنما يتحقق بتحديد معايير أهم الظواهر المنضبطة للبنية النحوية واللغوية، وهي الأوصاف التي يمكن قياسها، ويضمن توافرها في المقالة العربية ثباتها في أحسن صورة، لتكتسب قيمة لغوية، من حيث الشكل



والمضمون، وأما العناصر غير المنضبطة فلا داعي لمحاولة وضع معايير لها؛ لأنها غير محصورة، ولا تتوقف عليها قوة المقالة وقيمتها.^(١)

أولاً: معايير عناصر المستوى اللفظي للبنية:

١ - الحرف^(٢)

وهو الوحدة الصوتية المفردة، والواجب في حقه: رسمه رسماً صحيحاً، موافقاً لنوع الخط الذي يكتب به المقال، وإيضاحه بكمال صورته وأجزائه، وتخليصه من التباسه بما يشبهه من الحروف في الصورة، كالقاف والفاء من نحو: قف، و: فُق. ثم نقطه بما يخصه من النقط، إن كان من ذوات النقط، وحركته إذا لزم تحريكه، ويتأكد ذلك عند وروده في كلمة غريبة، أو مصطلح ملتبس بغير، نحو: رشيد ورشيد، والتقيّة والتقيّة.. والحرف هو النواة الأولى من جسم الكلمة، ولذلك تتوقف دلالتها على صحته رسماً ونطقاً^(٣).

٢ - الكلمة

اسماً وفعلاً وحرفاً، وهي وحدات صوتية مركبة من حروف وحركات، ولها معايير يجب الالتزام بها، ومراعاتها وفق حقيقتها، وأهمها^(٤): أصالتها اللغوية، وسلامة رسمها إملائياً، وسلامتها من تنافر

(١) انظر : القاموس الموسوعي الجديد لعلم اللسان، لأوزوالد ديكرو، و: جان ماري سشايفر، ترجمة د. منذر عياشي، ص ٢٨٢.

(٢) انظر لتاريخ الحرف العربي: الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط ص ١٢٤.

(٣) انظر: علم الكتابة العربية، ص ١٨٣

(٤) انظر : سر الفصاحة للخفاجي، ٦٤، ٦٥، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ١٧٢. و: التحرير العربي لعثمان الفريح وأحمد شوقي، ص ٥١..

حروفها، وثقل نطقها، ثم سلامة اشتقاقها من مادتها اللغوية، واستقامة صيغتها الصرفية ووزنها، وكتابتها وفق ما يوجبها موقعها الإعرابي، ودقة مناسبتها له، ومما يجب لها مطابقتها للمعنى المراد بها، ولا يتأتى ذلك إلا بانتقاء الألفاظ المناسبة لكل معنى، لأجل أن يحسن أدائها للمعنى الوظيفي، فلا تكون مبهمة، ولا موهمة لغير معناها، ولا مخالفة لمعناها - كتذكير المؤنث والعكس - ولا ضعيفة الدلالة^(١).

ويجب على الكاتب أن يصيب بها موقعها السياقي، فيضعها في محالها المناسبة من جملها، بحيث تناسب ما قبلها وما بعدها، ولا تستقيم جملتها بدونها، وأن يراعي انتماءها الصحيح إلى لغة المقال، فلا تكون ناشزة ولا نابية ولا نائية الدلالة، وأن يراعي تمثيلها لواقعها اللغوي الحي، فلا تكون مهجورة، ولا متوغلة في الغرابة^(٢)، ومما تكمل به كتابته ورسمها مراعاة حسن تنسيقها في السطور، فلا ينبغي أن تتفاوت صعوداً ونزولاً بما لا يتفق مع قوانين نوع الخط الذي كتب به المقال.

ومن أمثلة الأخطاء التي نراها بين الكتاب والمتحدثين فيما يخص الكلمة ما يلي:

١. قولهم: لُجْنة، والصواب: لَجْنة، بفتح الميم، اسم مرة، سُميت به كل مجموعة تُشكّل لإبرام أمر ما.

(١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ١٤. ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٤٨-٤٩. أسرار

البلاغة له ص ٦. والبيان والتبيين للجاحظ ٢٠/١.

(٢) انظر: كتاب الحيوان للجاحظ ٩٠/١.

٢. قولهم: الفهم، والبَدء، والصواب : فتح الفاء والباء: الفهم والبَدء،
مصدرًا: فهم وبدأ.

٣. قولهم: في النسب إلى نحو: (الشفتان) : شفتاني، والصواب: شفوي، أو
شفهي، نسبة إلى: شفة؛ لأن القياس النسبة إلى المفرد، وزوائد الجمع
والثنائية تُحذف^(١).

٤. قولهم في النسبة إلى "الأصوات": أصواتي، والصواب: صوتي؛ لأن الجمع
يُرَدُّ إلى الواحد عند النسبة^(٢).

٥. قولهم: في النسب إلى "جدة، ونصر، ومصر، ومكة.. وأمثالها": جداوي،
ونصراوي، ومصراوي، ومكاوي.. والصواب: جدِّي، ونصريّ، ومصريّ،
ومكيّ...

وأمثلة الأخطاء المنتشرة في تصريف الكلمات كثيرة لا تكاد تُحصى،
وغاية البحث التمثيل لها فقط، لأجل التحذير منها، لأن البنية النحوية
تقتضي سلامة الكلمات اللغوية.

٣- الجمل المركبة

ذهب بعض النحويين إلى أن الجملة النحوية هي الكلام المفيد لمعناه
المستقل بنفسه^(٣)، ولا فرق في ذلك بين ما قلت ألفاظه وما كثرت، وذهب
ابن هشام وآخرون إلى عدم اشتراط الإفادة فيها، وأنها أعم من الكلام الذي

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٩/٢.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٧٧/٢-٧٨.

(٣) انظر: الخصائص ١٧/١، وشرح التسهيل ٥/١، واللباب ١/١، وشرح الحدود للفاكهي

تُشترط فيه الفائدة^(١)، ويفضل بعض المحدثين تسمية ما قلّت ألفاظه بالجمل البسيطة، وما تعدد فيه الإسناد بالجمل المركبة^(٢)، والمراد في هذه الدراسة كل جملة ذات معنى مستقل قائم بنفسه، كالجمل الاسمية، والجمل الفعلية، وجمل النداء، ومنها الجمل الشرطية والاستفهامية، ومنها التراكيب الخاصة بتركيب التعجب، وتركيب أفعال المدح والذم، وأسلوب الاستثناء، ونحو ذلك من المركبات التي تُعدُّ جملاً كواملًا، وهي التي يصدّق عليها حقيقة "الكلام" المفيد عند الإطلاق؛ لأن الإفادة منوطة بالجمل، و"الكلام" جنس للجمل كلها^(٣).

ويجب أن يُراعى في الجملة - بجميع أنواعها - سلامة تركيبها وتمام عناصرها الإسنادية، ولا تكون كذلك إلا إذا سلم تركيبها نحويًا واستقام؛ وخلت من الخلل التركيبي الذي ينشأ من ضعف التماسك والترابط بين أجزاء الجملة، ويجب ألا تكون حشواً، ولا يكون شيء منها خارجاً عن الموضوع، وأن تكون على قدر المعنى المقصود مع وضوحه، وألا تكون موهمة لغير المراد، ومن أهم ما يعين على ذلك وضوح حدودها، بألا تكون متداخلة مع ما قبلها أو ما بعدها، وأن تتصف بشدة ارتباطها بسياقها، فتحل حيث يحدث بحذفها أو تغيير مكانها خلل في سياقها^(٤).

(١) انظر المغنى ٢/٤١٩، وشرح الحدود للفاكهي ٢٤١.

(٢) انظر: اللسانيات والبيداغوجيا لعلي آيت أوشان ص ١٥١.

(٣) انظر: الخصائص ١/٢٦-٢٩.

(٤) انظر: سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ٩٣-٩٧. وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري

١٧٤-١٧٥. و: التحرير العربي لعثمان الفريح وأحمد شوقي، ص ٧٩.

ومما يُستحسن في الجمل كونها قصيرة الألفاظ مع غزارة المعاني، وأن يختار التعبير بالألفاظ الوجيهة دون الطويلة^(١)، وأن تكون قراءتها سهلة مواتية، وألا يكون فيها ضمير يحيل على مجهول، أو إشارة إلى غير محدد، أو مصطلح غريب غير مفسَّر؛ فكل هذا يخل بتماسك الجمل وحسن انتظامها.

ومما يضعف الجمل كثرة الاعتراضات فيها، وكثرة الإضافات، وطول الكلام قبل معرفة المراد واستيفاء الغرض، ومن ثمَّ أكد علماء اللغة أن المعبر يجب عليه توخي حسن الربط بين جملة، واتصال دلالتها، وألا يدخل في أثنائها عناصر أجنبية تفكك المعاني، بل ليحسن الدلالة على كل مراد بما يؤديه مباشرة، وقال حازم القرطاجني في بعض ما يوصى به من مثل هذا: " وأن لا يحال بين المعنى وما يُبنى عليه مما هو موجود في الكلام بما هو أجنبي عنهما، وأن يحسن مساق الكلام في ذلك حتى يعلم أن أحدهما بسبب من الآخر"^(٢).

٤ - العلامات التمييزية والفواصل بين أجزاء الجمل^(٣)

ينبغي في المقالة أن تكون لها فواصل تفصل بين جملها وفقرها، وبها تتبين حدود الجمل ونهايات المعاني، فيكون لكل جملة علامة في نهايتها تدل على وضعها المعنوي، وتوحي بنوع الارتباط بينها وبين ما قبلها وما بعدها، والفاصلة لا تكون إلا عند تمام المعنى كلياً أو جزئياً، وكانوا قديماً يستعملون السجعة لذلك، أما الآن فطوّرت الكتابة، واخترعت

(١) انظر المعنى ٢/٧٤٠.

(٢) منهاج البلغاء: ١٧٩.

(٣) انظر: علم الكتابة العربية ص ٩٦-١٠٣.

علامات الترقيم المعروفة للدلالة على الفواصل والحدود بين الجمل والمعاني والألفاظ، وللتدليل على تمييز كلمة أو جملة، أو للإشارة إلى صوت مصاحب، أو زيادة أو نقص، أو اختصار، أو تعداد، أو أهمية، ونحو ذلك، وحسن توظيف هذه العلامات في المقالة مهم جداً لرفع مستواها وأدائها لمعانيها، وحسن تنسيقها وإخراجها بثوب جميل.

ومن هذه العلامات الكتابية ما يميز المد، والشدة، والتنوين، والوقف، والسكت، ونحو ذلك من العناصر الأدائية المصاحبة للكلمات أو الجمل، وتعين على بيان المعنى وحسن الأداء.

ومما ينبغي أن يُراعى في هذه العلامات الترقيمية مطابقة العلامة للمراد، ويكون ذلك بحسن اختيارها بدقة، فلا تجعل علامة التنصيص - مثلاً - مكان علامة الوقف، ولا تجعل علامة التمييز مكان علامة الاختصار، وهكذا... كما ينبغي مراعاة وضعها في مواضعها المناسبة، وهي المواضع التي تؤدي فيها وظيفتها اللغوية والكتابية^(١).

ومن أهم وظائفها اللغوية دلالتها على الأداء الذي ينبغي للكلام، فإن كل جملة تأتي مختومة بعلامة تدل على معناها؛ وذلك يعين القارئ على تمييزها بنبرتها وتنغيمها المناسب، فلاستفهام أدائه، وللتعجب أداء آخر، وللجملة المعترضة أداء خاص...^(٢)، وللإشمام رمز كتابي معين، وللتنوين رمز خاص، وللشدة رمزها، وهكذا..

قال العلامة أحمد زكي باشا (٥١٣٥٣): " لا تقتصر فوائد الترقيم على بيان مواضع الوقف أو السكوت التي ينبغي للقارئ مراعاتها في أثناء التلاوة،

(١) علم الكتابة العربية ص ٩٩.

(٢) انظر كتاب الترقيم وعلاماته في اللغة العربية: ١٤ وما بعدها.

ولكنه يرمي إلى غاية أبعد وإلى غرض أكبر، فهو خير وسيلة لإظهار الصراحة، وبيان الوضوح في الكلام المكتوب؛ لأنه يدل الناظر إلى تلك العلامات الاصطلاحية على العلاقات التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض بوجه عام، وأجزاء كل جملة بنوع خاص^(١).

٥ - الفِقرُ التَّقْسِيميَّة المنظمة لهيكل المقال

تعدُّ فِقرُ النصِّ بمنزلة محاطات الاستراحة فيه، أو المراحل المتخللة للمسافات، وعلى ذلك ينبغي للمقالة العربية الراقية علميةً كانت أو ذاتية، موجهة أو غير موجهة، أن تُقسَم إلى فِقرٍ تنظَّم مقاطعها ومعانيها، فإن ذلك يزيد في الوضوح، ويضفي على المقالة منظرًا مقبولًا، وليس المراد هنا الجمل التي تقدمت، بل المراد القِطَع الكلامية التي تستقل كل واحدة منها بفكرة معينة^(٢).

وأهم ما ينبغي أن يراعى في فِقرِ المقال أن تكون الفقرة مكونة من جمل متعددة، مستقلة في نفسها، مرتبطة بما قبلها وما بعدها من جهة الموضوع العام، وأن تكون كل فقرة تحمل فكرة عامة أو جزئية، وأن تتسم بوضوح بداياتها ونهاياتها، كتمييز كل فقرة بفراغ قبلها، أو بتلوين أول كلمة فيها، أو نحو ذلك.

ومما يجب فيها ختم كل فقرة بعلامة ترقيم مناسبة، وهي النقطة غالباً للدلالة على تمام المعنى^(٣).

(١) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية: ٣١.

(٢) انظر: كتاب الصناعتين ص ٣٧٥، ٤٩٧ - ٥٠٤.

(٣) انظر: كتاب الصناعتين ص ٥٠٨، و: منهاج البلاغ ص ٢٢٢-٢٣٢.

ومن عيوبها طولها؛ لأن طول الفقرة ممل، وقد يستدعي تقسيمها مرة أخرى، ويؤدي إلى تطويل الموضوع العام^(١)، وكذلك تكرارها أو تداخل معانيها حتى لا يفرق بين مضامينها، وقد تتعدد بألفاظ متنوعة دون زيادة في المعنى، وكل ذلك معيب ومزِر بالمقال، كما يُستقبح — من جهة الشكل — تفاوت سطور الفقرة صعودًا ونزولًا، قال الكلاعي: " واستقامة الأسطر والفصل بينها أصلٌ جَللٌ في الخط، واعوجاجُها قبيح، لا سيما اعوجاج أوائل الأسطر إلى أول الكتاب، واعوجاج أوآخرها إلى أوآخره"^(٢).

٦ . التضمنات والتعزيزات

وهي ما يُضمَّنُه نصُّ المقال من نصوص أخرى، أوبراهين وأدلة، أورشوم ووسائل توضيحية، ونحو ذلك من النقول، والأمثلة الشارحة والاستشهادات، لتعزير المعنى، وتوضيحه للقارئ، ويعطيه الثقة فيه، ويمنحه المصداقية، ويكشف له عن مراد الكاتب، ويجعل له قبولًا.

وينبغي أن يراعى فيها أن تكون مطابقة للفكرة، كما يراعى وضوحها في نفسها بسهولة فهمها، وظهور الغرض منها، وكذلك الاكتفاء منها بما يخدم الموضوع فقط، من جهة عددها وكميتها؛ لئلا تطفئ على المقالة، ولا سيما تضمنات النصوص والنقول وأقوال الآخرين^(٣).

ويجب تمييزها عن النص الأصلي بعلامات أو عبارات تدل عليها، وتفسيرها وإيضاح مناسبتها للموضوع، والتعليق عليها ببيان المراد منها بإيجاز، إذا استدعى الأمر ذلك.

(١) انظر التحرير العربي لعثمان الفريح وأحمد شوقي، ص ١٠٢.

(٢) إحكام صنعة الكلام: ٥٣.

(٣) انظر: كتاب الصناعتين ص ٤٧٠.

ثانياً: معايير عناصر مستوى المعنى للبنية النحوية في المقال

وهي معاني المقال، ويمثلها المضمون الذي يتكون من المحتويات الفكرية التي تعبر عنها الألفاظ السابقة، وأهم ما يتضمن معاني المقالة: عنوانها، ثم مقدمتها، ثم صلب الموضوع وفكرته، ثم أسلوب عرضها، ثم خاتمها^(١)، فجميع معانيها موزعة بين هذه الأقسام، والعناصر اللفظية المتقدمة بمنزلة الثوب الذي تلبسه هذه العناصر الداخلية.

١ - معايير العنوان

وهو الكلمة أو العبارة التي تُترجم عن موضوع المقال وغرضه، وبها تُفهم الفكرة التي ينتمي إليها، وقد يكون كلمةً، أو جملةً، أو عبارة مكونة من جمل متعددة، ويُقال: عُنُونٌ يُعْنُونُ عُنُونًا وَعُنُونَةً، وقد تبدل نونه الأولى لأمًا فيقال: عُلُون، ويُجمع على عُنَاوِين وَعِلَاوِين^(٢)، وينبغي أن يراعى فيه الدلالة على موضوع المقالة دلالة مباشرة، وأن يكون محدودًا واضحًا لا لبس فيه، وكلما كانت ألفاظه قليلة مشهورةً فهو أفضل وأولى^(٣).

٢ - معايير المقدمة

ينبغي أن يُقدم للمقال بكلام موجز يتضمن التعريف به، وإشارة عامة لأهمية موضوعه، والغرض منه، ولا يشترط أن يكون ذلك مفصلاً عن صلب الموضوع؛ لأن الغرض من هذا التوصل إلى الموضوع بما له صلة مباشرة به، وفي القرآن الكريم أمثلة لهذا منها قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ

(١) انظر معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة للأشقر ص: ٤٠٠.

(٢) انظر كتاب الكتاب: ١٥٨، وإحكام صناعة الكلام: ٥٩.

(٣) انظر: إحكام صناعة الكلام للكلاعي ٦١، وديوان المعاني لأبي هلال العسكري ص ٩٧.

وَأَنَّهٗ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَىٰ وَاتُونِ مُسْلِمِينَ ﴿١﴾ فقدم للموضوع بذكر صاحب الكتاب تعريفاً به، بقوله " إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ " ثم بالبسملة المتضمنة للغرض من الكتاب وهو الدعوة إلى الله؛ لأن الكتاب موجه لقوم يعبدون غير الله ويعظمونه، وقدّم ذلك أمام الموضوع الذي هو أمرهم بالإسلام ودعوتهم إليه، والاستسلام له.

ومما ينبغي أن يعتنى به في المقدمة: أن تكون بإيجاز في اللفظ، كما في الآية السابقة، وأن تتضمن التعريف بالموضوع، والغرض منه، والتمهيد له ببعض المقدمات العامة والخاصة فيه، وأن تخلو من أي عبارة خارجة عنه، كما يُستحسن فيها إجادة التلخيص إلى صلب الموضوع.

٣- معايير فكرة المقال وموضوعه:

وهو الرحي التي يدور عليها المقال كله، ومن أجله أنشئ، ولذلك تجب العناية به عنايةً خاصة، فيكون واضحاً محدوداً، ويهتم باستيفاء عناصر فكرته، وبغرضه بدون زيادة ولا نقصان، ويلتزم بما يؤدي الغرض من غير استطراد مخل، وأن تكون ألفاظه وعباراته على قدر متناسب مع معناه طولاً وقصراً، وأن تكون فكرته واقعية مطابقة للغرض منه، ولها ثمرة وتأثير واضح، ويحصل له ذلك بأن تكون له قيمة إضافية في مجاله^(٢).

ويُغنى بتجنب العيوب السياقية، كالتناقض، والإسهاب في شرح الفكرة بعد وضوحها، وعدم الموضوعية، وعدم التجرد من الهوى والنوازع

(١) سورة النمل ، الآية (٣١.٣٠).

(٢) إحكام صنعة الكلام للكلاعي ٩٧-٩٩. و معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة للأشقر ص ٤٠٠، نقلا عن كتاب الأسلوب، لأحمد الشايب. و: في الأدب الحديث للدسوقي ٤٠٨/١-٤٠٩.

العاطفية، فكل هذه الأمور تُعد من العيوب والخلل في السياق اللغوي؛ لأنه يدور على الدلالة، والدلالة ذات حساسية مفرطة.

٤- معايير الأسلوب:

المراد أسلوب العَرَض للموضوع، وكيفية سرده وإيراده، ويحصل حسن العرض بترتيب الأفكار منطقيًا، والانتقال من فكرة إلى أخرى بدون انقطاع خط التفكير؛ لحسن الربط بين جملة وفقره، وقوة تماسكه، مع التدرج في العرض من الخاص إلى العام أو العكس إلى نهاية المقال^(١).

ومما يحسن في عرض الموضوع التنوع في أساليبه بين الإنشاء والخبر، والإطالة والإيجاز على قدر ما يكفي لبيان المعنى ووضوح الفكرة.^(٢)

ومن مقوماته المهمة التركيز على نقل الأفكار والتصورات والمعلومات بطريقة مباشرة، دون إغاز ولا إبهام ولا إيهام، تركيباً ودلالة، وتجسيد الأفكار الذهنية في عبارات واضحة، قريبة الإدراك، تتبادر معانيها إلى الذهن بعيداً عن المنطق الجاف، وعن الإيغال في المجازات، وتكلف الأساليب الكلامية^(٣).

(١) انظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٤٩-٥٠. وص ٥٧ وما بعدها. وأسرار البلاغة له ص ٨، وسر الفصاحة للخفاجي ١٠٨-١٠٩. وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ١٧٠-١٧٦. ومنهاج البنغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني ١٠٩-١١٠.

(٢) انظر: ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٩٤/٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ١٤.

(٣) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ١٤-١٥. والبيان والتبيين للجاحظ ١/١٣. ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٥٥.

وينبغي فيه تعزيز الأفكار ودعمها بالأدلة والشواهد، ووسائل الإيضاح فيما تلزم فيه، على حسب ما يناسب موضوع المقال، وظهور شخصية الكاتب في مقاله من خلال تأثير أسلوبه وإقناعه للقراء بمراهه، ويجب خلوه من الركافة الأسلوبية والتعقيد فيه، وتحصل تلك الركافة بسبب ضعف التركيب، وعدم تناسب الأفكار، ووجود اللحن والتحريف في النحو والتصريف والإملاء، واستعمال الكلمات لغير معانيها، والمبالغة، والتكلف، ونحوك^(١).

وينبغي للكاتب أن يراجع مقاله، ويتعاهد أسلوبه، حتى يتأكد من خروجه في ثوب عام تظهر به الألفاظ والمعاني في قالب واحد متناسق الأجزاء، متكامل العناصر، متحد الموضوع، سليم اللفظ، وأن يلتزم الأساليب والتراكيب العربية الفصيحة؛ لأن الأصل في اللغة الركون إلى عادة أهلها وسننهم في كلامهم، ولا يفتات عليهم فيها، ولا يصح ابتداع أساليب وألفاظ خارجة عن كلامهم ثم تستبدل بكلامهم، بل الواجب التقيد بما أثار عنهم والتزام طريقتهم^(٢).

والكاتب أو الخطيب إذا لم يكن متمكناً في المعرفة النحوية كما تقدمت في القسم الأول، فإن ذلك سيزري بكلامه، ويوقعه في أخطاء لفظية وأسلوبية كثيرة، ويشتهبه عليه الخطأ بالصواب^(٣)، ولذلك شاعت الأخطاء التركيبية بين الكتّاب في زمننا هذا، لما قل الاهتمام بهذه الضوابط.

(١) انظر: سر الفصاحة للخفاجي ١٠٨-١٠٩. وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ١٧٠-١٧٦.

(٢) انظر: منهج السالك لأبي حيان ٤٢٠/٢-٤٢٢.

(٣) انظر: صبح الأعشى ٢٠٤/١-٢١٨.

ومن أمثلة التراكيب والأساليب المستحدثة المخالفة لكلام العرب مما وقفنا عليه في بعض البحوث التي طُلب منا مراجعتها لغويا ما يلي:

١. تقديم التوكيد على المؤكد، نحو: "ذات الوقت" بدلا من : الوقت ذاته.
٢. عطف النعت بالواو، نحو: " إن المنهج والذي نختاره" وكذا عطف متعلق الفعل بالواو، نحو: "يقوم ويعمل كبير في هذا الأمر".
٣. أسلوب "مما يجعل كذا" نحو: "ودخل بعضهم على بعضهم مما يؤدي إلى عدم الدقة" والصواب أن يقال: "ودخول بعضهم إلى بعض يؤدي إلى عدم الدقة" أو يقال: "ومما يؤدي إلى عدم الدقة دخول بعضهم على بعض".
٤. أسلوب "بما فيه" نحو: "قرأت الكتب بما فيها كتب الفلسفة" و: "تجح الطلاب بما فيهم الضعفاء" والصواب أن يقال: "تجح الطلاب حتى الضعفاء" و"قرأت الكتب حتى كتب الفلسفة".
٥. التعليل بـ(عليه) نحو: "حددت لك الإجابة، وعليه يجب عليك أن تفتنع" والصواب أن يقال: ولذلك يجب، وقد يجوزّه بعضهم على تقدير، ولكن مع ذلك لا يخلو من الركاكة، فاجتنابه أولى.
٦. استعمال "ومن ثمّ" في العطف، نحو: "حضرنا ومن ثمّ استمعنا للمحاضرة" ونحو: "يجب أن تبدأ بالأهم ومن ثمّ الأهم" والصواب استعمال: (ثمّ) المضمومة الثاء وحدها، وإسقاط (ومن) لأن حرف الجر لا يدخل على العاطف (ثمّ) والواو و(ثمّ) كلاهما عاطفة ولا تجتمعان، ويجوز استعمال: (ومن ثمّ) في التعليل؛ لأن (ثمّ) المفتوحة الثاء ظرف، ومعناها: هناك، فنقول: رأيك ومن ثمّ علمت من معك. أي: ولذلك ...

٧. تركيب " بعضه البعض" نحو: تداخلت الأمور بعضها البعض" والصواب: "بعضها في بعض" ونحوه.
٨. أسلوب: "مما كان له" نحو: "تتج عن هذا الربط بين هذه المسائل مما كان له أثر في وضوحها" والصواب حذف عبارة "مما كان له" برمتها؛ ليستقيم الأسلوب.
٩. أسلوب "ومع كذا إلا أن كذا يحصل" والصواب أن يقال: "ومع حصول كذا يحصل كذا".
١٠. تركيب: "التشابه بين كل منهم" والصواب أن يقال: "التشابه بينهما".
١١. تركيب: "الوارد في كل من كذا وكذا" والصواب: "الوارد في كذا وكذا".
١٢. ومن الأخطاء الشائعة المستحدثة الآن استعمال الفعل "تم" ومضارعه "يتم" فعلا مساعداً، ثم الإتيان بعده بمصدر الفعل المراد، كقولهم: "تم افتتاح المحل" و: "هل تم عمل المطلوب" و: "يتم الآن إجراء العملية"... والصواب أن يُعبر بالفعل المراد مباشرة، فيقال: افتتح المحل، وهل عمل المطلوب، وتجرى العملية الآن.
- هذه أمثلة قليلة من كثير جداً مما هو شائع الآن من الأساليب والتراكيب المشينة للمقال العربي، والمؤسف حقاً أنها شاعت وكثرت حتى أصبحت مألوفاً، وغداً بعضها مستعملاً عند بعض أهل العلم والمعرفة باللغة مغلوبين بكثرة دورانها على الألسن!



٥- معايير ما يُختم به المقال

الخاتمة كلمة موجزة غالباً في إجمال ما عُرضَ ملخصاً، ومرتباً بحسب وروده في المقال، ويغلب فيها جانب الإيجاز والإجمال لما سبق تفصيله، وعرض النتائج بتدرج ومصادقية، وينبغي فيها عرض النتيجة مؤكدة، دالة على يقين الكاتب، اعتماداً على ما تقدم في الدراسة، وقد يحسن أن يذكر في نهاية المقال أهم ما عرض فيه من جديد، تنبيهاً عليه، ومنه التنبيه على تحقق الغرض من المقال، والطريقة التي أظهره الكاتب بها^(١).

(١) انظر : معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة للأشقر ص ٤٠٠، نقلا عن كتاب الأسلوب،
لأحمد الشايب.



الخاتمة

تناولت هذه الدراسة المعايير النحوية للمقال اللغوي، بالمفهوم الشامل للنحو، وحاول الباحث استقصاء أهم الأجزاء المكونة لهيكل البنية النحوية، مرتبطة بتوظيفها مقالياً، وجعلها في قسمين اثنين:

١- الوصف النظري لبنية المقال نحويًا ولغويًا، وتضمن: مفهوم المقال، ومجالاته وأنواعه وأغراضه، والتفريق بين "القول والنطق والكلام"، وكتابة الأصوات اللغوية، وأهمية الكتابة، ومعايير الكفاءة اللغوية للأطراف المعنية بالمقال، وعناصر البنية النحوية، والتتام بين عناصر البنية، والروابط بين أجزائها.

٢- المعايير الإجرائية لتحقيق أوصاف البنية النحوية في المقال: وتضمن:

أولاً: عناصر الشكل العامة الرئيسة، وهي:

١. الحرف. وهو الوحدة الصوتية المفردة.
٢. الكلمة. اسماً وفعلًا وحرفًا. وهي وحدات صوتية مركبة.
٣. الجمل التركيبية.
٤. الفواصل والعلامات التمييزية والتنسيقية.
٥. الفقر، التقسيمية والتنظيمية.
٦. التضمينات والمعزّزات. وهي ما يُضمنه نص المقالة من نصوص أخرى، وبراهين ورسوم ووسائل توضيحية، ونحو ذلك.



ثانياً: عناصر مستوى المعنى الرئيسية، وهي :

١. العنوان. وهو اسم المقالة، المميز لها.
٢. المقدمة. وهي الخطوات الأولى التي تُعرّف بالمقالة وغرضها، ومنهجها ونوعها.
٣. صلب الموضوع وفكرته. وهو الأصل الذي تدور المقالة في فلكه، والمنبع الذي تتفرع منه ينابيعها.
٤. أسلوب العرض. وهو المنهج المتبع لنقل الأفكار وإيضاحها، والطرق المختارة لتقريب النص وتقديمه للقراء.
٥. الخاتمة. وهي بمثابة إعلان النتيجة النهائية، وتلخيص ما أُنجَزَ.

وبسطت الدراسة بسطاً موضحاً لكل عنصر من هذه العناصر، بما يرى الباحث أنه يفي بالغرض من تحقيق أهداف البحث، وتحاشيتُ الإيجاز المخل، فبسطت القول من غير إيغالٍ أو استطرادٍ لا يخدم الدراسة، معتمداً على تقارير علماء العربية وآرائهم قديماً وحديثاً، ومستعيناً ببعض ما أفرزته الدراسات اللغوية في العصر الحديث لدى الأمم غير العربية.

واقترنت الدراسة على المعايير التي تُعدُّ قواسمَ مشتركة يجب توافرها في كل مقالة، وينبغي لكل من أخذ قلماً للكتابة أن يتقيد بها ما استطاع، وكذا كلُّ من وقف خطيباً، أو مُعبِّراً في أي مناسبة أو موضوع. واقترنت الدراسة على المعايير التي تُعدُّ قواسمَ مشتركة يجب توافرها في كل مقالة، وينبغي لكل من أخذ قلماً للكتابة أن يتقيد بها ما استطاع، وكذا كلُّ من وقف خطيباً، أو مُعبِّراً في أي مناسبة أو موضوع.



ولقد حصرت الدراسة المعايير المعتبرة لكل عنصر من هذه العناصر، مؤيدةً بما قرره العلماء والباحثون المتخصصون والمهتمون بالعلوم العربية، منذ العصور الأولى التي وضعت فيها معايير الكتابة العربية المتميزة إلى عصرنا هذا.

وعند التأمل يجد المرء أن هذه المعايير تؤدي كلها إلى أوصاف عامة يحتاج إليها كل نص مكتوب، وهي : التكامل التام بين اللفظ والمعنى من جهة الوضوح والسهولة، وصحة اللفظ وأصالته في العربية، والاكتفاء بما يخدم المعنى منه، وعدم الإخلال به، ولا بالكتابة خطأ وإملاء وصياغة وأسلوباً، والالتزام بالموضوعية، والتركيز على الفكرة التي يراد معالجتها، وعدم الخروج منها، وعدم التأثير بمؤثرات عاطفية أو جدلية لا علاقة لها بأصل الموضوع، وسلوك أقرب الطرق المألوفة في الإقناع والإيضاح بعيداً عن الطرق المنطقية الجافة، والكلامية المتكلفة، ومجيء اللفظ والمعنى معاً في حيز الواقع اللغوي، والاستعمال المألوف.



النتائج

١. تبين من هذه الدراسة أن النحويين وعلماء اللغة بعامة قد دلت مقالاتهم على أن للبنية النحوية معايير يجب التقيد بها، في أثناء الحدث الكلامي.
٢. دلت الدراسة على أن المقالة بوصفها نصاً لغوياً لا تسلم إلا بمراعاة الوصف اللغوي للبنية النحوية، وبناءً على هذا لا يسع أحداً أن يتجاوز بما يخل به، أو يحاول الانفلات من قيود هذا الوصف.
٣. أن الكاتب والمتحدث يجب أن يتصفا بكفاءة لغوية شاملة تؤهلها لممارسة الكتابة والخطابة.
٤. بينت الدراسة أن معايير البنية النحوية دائرة بين اللفظ والمعنى والأسلوب، فهي شاملة للشكل والمضمون.
٥. توصلت الدراسة إلى أن العناصر اللغوية المكونة لنسيج البنية - تتماسك وتتشكل عن طريق: العناصر الأساسية للبناء اللغوي، اللفظية والمعنوية، والروابط اللغوية، والتتام المعنوي
٦. أظهرت هذه الدراسة أن الهيكل اللغوي للبنية النحوية تتحكم فيه مجموعة من الأدوات المتوزعة بين الصوتيات الوظيفية، والمعجم، والصرف، والتركيب، والسياق، والأداء. وهذا يدل على أن من تصدى للكتابة أو الخطابة ولم يتأهل في هذه المعارف اللغوية فهو كمن يحاول صعود جبل شاهق مع ضعف جسمه وعدم خبرته.
٧. أكدت الدراسة أن الارتقاء إلى الإبداع في المقال، يحتاج إلى عناية بالألفاظ والمعاني، ويحتاج إلى معرفة كافية بطرق تنسيق المقال ورسمه ونظمه، وأن ذلك عام يحتاج إليه كل مقال لغوي، ولا يخص موضوعاً معيناً، ولا غرضاً دون غرض.

والله أعلم.

مراجع الدراسة

١. أحكام القرآن للإمام محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي = تفسير القرطبي -
٢. الأحكام النحوية بين النحاة وعلم الدلالة، تأليف: دليلة مزوز، ط١ - ٥١٤٣٢هـ، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
٣. إحكام صناعة الكلام، للوزير أبي القاسم الكلاعي الإشبيلي، تحقيق د. محمد رضوان الداية، ط٢، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.
٤. أدب الكاتب للإمام ابن قتيبة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، ١٣٨٢هـ، مطبعة السعادة، مصر.
٥. أسباب حدوث الحروف، تأليف: ابن سينا، تحقيق فرغلي عرباوي، ط١، ٢٠١١هـ، دار الكتب العلمية، لبنان.
٦. أسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، ط١، ١٤١٢هـ، مطبعة المدني بمصر.
٧. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة. ط: ١٤١٥هـ دار الجيل - بيروت .
٨. أسس علم اللغة لماريوباي، ترجمة أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٣.
٩. الأشباه والنظائر في النحو، للإمام السيوطي، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، ط١، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٠. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، ط١، ١٣٩٩هـ، دار المريخ، الرياض.
١١. الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، بعناية سمير جابر، ط٢، ١٤١٢هـ - دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢. الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط٥، ٥١٤٠٦، دار النفائس، بيروت.
١٣. بذور الكلام، أصل اللغة وتطورها، تأليف: جين أنثسن، ترجمة وفيق فائق كريشات، منشورات وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٩، دمشق.
١٤. البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، ١٤٠٥هـ، مطبعة المدني، مصر.
١٥. التحرير العربي، د. عثمان بن صالح الفريح. و: د. أحمد شوقي رضوان. ط١١، ١٤٢٧هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
١٦. التحرير والتنوير لابن عاشور، ط/١٩٩٧ دار سحنون، تونس.
١٧. الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي باشا، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، ٥١٤٠٧هـ، بيروت.
١٨. التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني. ط: دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ
١٩. تفسير القرطبي، وهو الجامع لأحكام القرآن الكريم للإمام محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٠. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان. ط: دار الكتب بالعراق ١٤٠١هـ
٢١. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت.
٢٢. دراسات في الإعراب، لعبد الهادي الفضلي، ط١، ٥١٤٠٥، جدة، السعودية.
٢٣. دروس في الأسنوية العامة لـ (فردينان ديسوسير) ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، ط دار الكتب العلمية،

- ١٩٨٥م طرابلس ليبيا .
٢٤. دروس في التركيب، لمحمد الشكيري، ط١، ١٤٢٦هـ، مطبعة الكرامة، الرباط.
٢٥. دلائل الإعجاز، للعلامة عبد الفاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر.
٢٦. ديوان المعاني للعلامة أبي هلال العسكري، ط/ عالم الكتب.
٢٧. سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ط١، ١٤٠٢هـ دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١٤١٠هـ، هجر، مصر.
٢٩. شرح الحدود النحوية للفاكهي، تحقيق صالح العايد، ط١٤١١هـ، جامعة الإمام، الرياض
٣٠. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزراف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، ط : ١٤٠٢هـ دار الكتب العلمية .
٣١. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق : رمضان عبد التواب ،ومحمود حجازي ، ومحمد هاشم ط : الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦م .
٣٢. الصحابي في فقه اللغة للعلامة أحمد بن فارس ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ١٩٦٣.
٣٣. صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأحمد بن علي القلقشندي، تحقيق يوسف بن علي طويل، ط١، ١٩٨٧، دار الفكر، دمشق.
٣٤. علم الكتابة العربية، لغانم قدوري الحمد، ط١، ١٤٢٥هـ، دار عمار، عمان/ الأردن.

٣٥. في الأدب الحديث، لعمر الدسوقي، ط/ دار الفكر العربي.
٣٦. في التحليل اللغوي، لخليل أحمد عمارة، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة الزرقاء، الأردن.
٣٧. القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، لأوزوالد ديكر، و: جان ماري سشايغر، ترجمة د. منذر عياشي، ط٢، ٢٠٠٧، المركز الثقافي العربي.
٣٨. قواعد الربط وأنظمتها في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة، لحسام البهنساوي، ط١، ٢٠٠٨، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
٣٩. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن الربيع الأندلسي، تحقيق فيصل الحفيان ط: ١٤٢٢هـ - مكتبة الرش - الرياض.
٤٠. كتاب الحروف، لأبي نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، ط٣، ٢٠٠٤، دار المشرق بيروت.
٤١. كتاب الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط١٣٨٨، ٥٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٢. كتاب الصناعتين، للعلامة أبي هلال العسكري، تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٣. كتاب الكتاب، للعلامة ابن درستويه، تحقيق إبراهيم السمرائي وعبد الحسين الفتلي، ط١، ١٣٩٧هـ - الكويت.
٤٤. كتاب سيبويه، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط٣، ١٤٠٨هـ - مكتبة الخانجي بالقاهرة
٤٥. الكتابة العربية من النقوش إلى المخطوط، لصالح إبراهيم الحسن، ط١، ١٤٢٤هـ، دار الفيصل الثقافية، الرياض.



٤٦. الكلمة، دراسة لغوية معجمية، لحلمي خليل، ط/١٩٩٦، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية.
٤٧. اللباب في علل النباء والإعراب للعبري، تحقيق غازي مختار ظليمات، ط: ١٤١٦هـ - دار الفكر.
٤٨. لسان العرب، للعلامة ابن منظور الأنصاري. ط/ دار صادر، بيروت.
٤٩. اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي، لعلي آيت، ط٢، ٢٠٠٦م، الدار البيضاء.
٥٠. اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، ط: ١٤٢١، دار الثقافة، الدار البيضاء.
٥١. اللغة، تأليف: ج. فندرس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ١٩٥٠م.
٥٢. محاضرات في علم اللسان العام، لفرديناند ديسوسير، ترجمة عبد القادر قنيني، ٢٠٠٨، أفريقيا الشرق.
٥٣. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، ط٣، ١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٥٤. المدخل إلى علم اللغة، تأليف كارل ديتر بونتنج، ترجمة سعيد بحيري، ط١، ١٤٢٤هـ، مؤسسة المختار، القاهرة.
٥٥. المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، بعناية محمد أحمد جاد المولى وعلى البجاوي ومحمد أبو الفضل، ط دار الفكر.
٥٦. معاني النحو، لفاضل السمرائي، ط٥، ١٤٣٢هـ، دار الفكر، عمان.
٥٧. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط المكتبة الإسلامية، تركيا.
٥٨. معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، للدكتور محمد سليمان الأشقر. ط١، ١٤٢٦هـ، دار النفائس، الأردن.



٥٩. المغني، لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك وزميله ، ط١ ، ١٣٩٩هـ - باكستان.
٦٠. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ١٩٨٢ م - العراق .
٦١. منهاج البلغاء وسراج الأدياء للعلامة حازم الأنصاري القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط٣، ١٩٨٦، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٦٢. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي(محمد بن يوسف) تحقيق على محمد فاخر، وأحمد محمد السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، ط١، ٥١٤٣٥ دار الطباعة المحمدية، مصر.
٦٣. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، تحقيق، محمد حسين شمس الدين، ط١، ٥١٤١٥، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٤. نظرات في التراث اللغوي العربي، لعبد القادر المهيري، ط١، ١٩٩٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٦٥. النظرية النحوية، تأليف: جيفري بوول، ترجمة مرتضى جواد باقر، ط١، ٢٠٠٩، بيروت.

وبالله التوفيق ،



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٦٧٧٧
٢.	Abstract	٦٧٧٨
٣.	المقدمة	٦٧٧٩
٤.	القسم الأول : الوصف النظري لبنية المقال نحويًا ولفظيًا	٦٧٨٤
٥.	القسم الثاني : المعايير الإجرائية لتحقق أوصاف البنية النحوية في المقال	٦٨٠٩
٦.	الخاتمة	٦٨٢٥
٧.	النتائج	٦٨٢٨
٨.	مراجع الدراسة	٦٨٢٩
٩.	فهرس الموضوعات	٦٨٣٥

